الجلسة الثالثة بعد المائتين

- **التاريخ** : الجمعة 18 رمضان 1421 (15 / 12 / 2000)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين والمستشار السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس المجلس
- **التوقيت** : ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثامنة وعشر دقائق مساء.
- **جدول الأعمال :**

1. مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة التعليم (تتمة).
2. التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية
3. التصويت على مشروع قانون المالية برسم سنة 2001
4. تفسير التصويت.

* * *

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير

السيد، السادة المستشارين المحترمين،

نواصل في بداية هذه الجلسة الإستماع إلى بقية التدخلات المتعلقة بمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الإجتماعية، ثم بعد ذلك سيكون لنا موعد مع التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي ثم إن اقتضى الحال هناك تفسيرللتصويت، إذن أعطي الكلمة للمستشار المحترم سي عبد القادر عسولي باسم الفريق الإشتراكي، السي عبد القادر تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر العسولي :

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد شكل أرضية لتوافق وطني بين مختلف الفاعلين في الحقل التعليمي، فإن تصريفه بشكل يضمن بلوغ الأهداف التي رسمها يظل رهينا بحسن تسبيق الإجراءات التشريعية والتنظيمية المرتبطة به، والتي من شأنها بعث الروح في هذا الميثاق بهدف إعادة بناء المدرسة المغربية على أسس قوامها تربية مغربية واقعية وحديثة.

إننا في الفريق الإشتراكي نثمن مختلف الجهود والتدابير التي تم اتخاذها سواء على المستوى التشريعي والتنظيمي، باعتبارها لا محال خطوة أساسية في اتجاه تفعيل الإطار العام المؤسساتي لميثاق التربية والتكوين، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة الإسراع باستكمال هذا الإطار وذلك بإحالة باقي النصوص على البرلمان وفق آجال تسمح بمعالجة رصينة ومعمقة لها تمكن من تفادي حالات الإستعجال التي طبعت بالتعامل مع مجموع النصوص التي تمت المصادقة عليها، كما نلح على استحضارالنظرة الشمولية وتفادي السقوط في فخ المنطق التجزيئي لهذه النصوص، الذي يكرس منطق الترميم بدل الإصلاح الجدري وإعادة التأسيس.

إننا إذ نستحضر المجهود الحكومي الملموس من أجل رد الإعتبار لشغيلة التعليم والذي يعتبر ملف الترقية الداخلية مؤشرا قويا عليه نؤكد أن كل إصلاح لمجال التعليم يمر حتما عبر المعالجة الواقعية للأوضاع المادية والإجتماعية لكل العاملين في هذا الحقل باعتبارهم جنودا مدنيين يخوضون معركة مقدسة ألا وهي معركة تربية وتكوين الإنسان المغربي، معركة بناء مستقبل المغرب، لذا فإن قضايا النظام الأساسي لموظفي التعليم، نظام التعويضات، تحفيز العاملين بالعالم القروي، دمقرطة التعاضدية العامة، مراجعة الأجور، تطوير نظام الحركة الإنتقالية، إعتماد الأقدمية إسناد المهام الإدارية الى غيرها.

من المطالب تتطلب معالجة تقود الى جعل رجل التعليم أكثر حماسا وانخراطا في ترجمة أهداف ميثاق التربية والتكوين دون أن ننسى باقي المتطلبات المرتبطة بالإعداد المبكر والجيد للدخول المدرسي، وعقلنة الخريطة المدرسية وصيانة البنايات وتعزيز التجهيزات وتفعيل دور المراقبة التربوية، والحد من ظاهرة الأقسام المشتركة.

كما نطالب بتوسيع دائرة المنح بهدف الحد من ظاهرة الإنقطاع المبكر مع منح امتياز لأبناء رجال التعليم، قصد الإستفادة من المنح الجامعية، وعدم إعتماد التنقيط المعتمد حاليا مع إعطاء الأولوية للمتفوقين. كما نسجل النقص الحاصل في الأطر الإدارية لمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي، بحكم التوزيع الغير العادل والغير المعقلن للعنصر البشري، وبهذه المناسبة نتمم المبادرة الملكية السامية الرامية إلى إنشاء مؤسسة محمد السادس الأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم، كما نسجل التفهم الحكومي لمطالب الشغيلة التعليمية من خلال التوقيع على الإتفاق الأخير مع النقابات.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي فإن التحولات التي يعرفها هذا القطاع والتي تترجم حجم المجهودات المبذولة سواء من طرف الوزارة أو من طرف المؤسسات الجامعية، ومنها الأساتذة الجامعيون على الخصوص تؤشر بآفاق واعدة. فإذا ماتكاثفت الجهود وبروح المواطنة والموضوعية يمكن للفاعلين الجامعيين إعادة الإعتبار للدور الريادي للجامعة علميا وحضاريا، لذا ومع استحضارنا مختلف الإجراءات والإختيارات الإيجابية المكونة لبرنامج عمل القطاع خلال سنة 2001، والهادفة إلى تطوير المناهج والمقررات وتحسين الخدمات الإجتماعية لفائدة الطلبة، تعزيز عملية الصيانة وتجهيز المختبرات، تحفيز الخواص على الاستثمار في مجال السكن الجامعي، تشجيع المنافسة بين الجامعات، دعم الأنشطة الثقافية، فإن هذه التدابير ستظل ذات أثر نسبي على الفضاء الجامعي ما لم تتم المعالجة الموضوعية والواقعية لعديد من الملفات، والتي نعتبرها شائكة، ولا نستهين بتراكماتها وتعقيداتها المرتبطة بمسار الحوار مع النقابة الوطنية للتعليم، والتي ننبه الى أن كل تجاهل أو تجاوز لها بخصوص صياغة المراسيم التنظيمية الخاصة بالتعليم العالي، لن يشكل إلا تراجعا عما راكمته الوزارة من منجزات وإصلاحات، كما أن سؤال استقلالية الجامعة سيظل معلقا أمام ما يعرفه الحرم الجامعي من إجهاز على القيم النبيلة التي تمثلها الجامعة، والتي سيظل عنصر الحرس الجامعي عامل استفزاز مستمر، لأن وظيفة هذا الحرس تتمثل في الحفاظ الفعلي على الأمن، ولكن خارج الحرم الجامعي وبهذه المناسبة فإننا نسحب كل الممارسات المفتعلة التي قادت إلى فتح باب المتابعات القضائية من جديد، وإصدار أحكام في حق الطلبة الذين نطالب من أعلى المنبر بإطلاق سراحهم، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة معالجة أوضاع الجامعة وفق مقاربة تقود للتصدي لمختلف المخططات اللاوطنية الهادفة للمس بقيم التحرر الفكري.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لاشك أن قطاع التكوين المهني يعتبر مكملا أساسا للعملية التربوية، كما أنه جزء لا يتجزء من نظامنا لنظام التعليمي، كما أن الغاية منه هو فتح آفاق للشباب على المستقبل بتسهيل فرص التأهيل من أجل الشغل. لقد أصبح اختيار التكوين المهني توجها تابثا وسليما، ومن شأنه إذا ما تم تطوير الإختيارات وترشيد الإمكانيات، أن يلعب دورا أكثر إيجابية، سواء بالنسبة لخريجي مؤسساته، أو بالنسبة للمقاولات الخاصة وللمرافق العمومية مما يتطلب تطوير التخصصات معالجة التراكمات السلبية على مستوى التسيير المالي والإداري، مراجعة الخريطة الجغرافية لانتشار مؤسسات التكوين المهني بمختلف أصنافها، وتغطية الخصاص الذي يشكو منه المجال القروي والذي يمكن هذه المؤسسات من أن تلعب دورا رياديا في تطوير بنياته.

إن الطابع الذي يغلب على قطاع التكوين المهني يظل طابعا حرفيا وغير مرتبط بحاجيات المقاولة الحديثة، مما يتطلب تعزيز مناهجه ومقرراته. وبنياته لشعب لتكوين في المجالات التكنولوجية والصناعة المتطورة. وإجمالا ونحن نقدر حجم المجهودات المبذولة في هذا القطاع بشكل عام والأهداف المسطرة برسم السنة المالية 2001 نعبر عن تفائلنا اتجاه مزيد من التعبئة والمبادرات الهادفة الى تطوير القطاع وتطهيره وعقلنته وترشيد كذلك أساليب ووسائل تدبيره، باعتباره أحد الواجهات الأساسية التي يراهن عليها البرنامج الحكومي من أجل التنمية والتغيير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

لا تفوتنا المناسبة ولو بشكل مقتدر الإشارة الى وجهة نظرنا في الميزانيات الفرعية لقطاعات الصحة والرعاية الإجتماعية والأسرة والطفولة والتضامن الإنساني والمعاقين ودون قيامنا بملامسة للأرقام،

فإن الميزانيات المرصودة تبقى في نظرنا دون الطموح المرتقب، فستبقى عاجزة في تلبية كل التحديات المطروحة ومعالجة المعضلات الأساسية التي تجد مظاهرها في أحزمة الفقر والأمية والتسول والإعاقة وكذا أوضاع التهميش والتي لازالت تطال المرأة والطفولة والمسنين، مما يدفعنا الى المطالبة بخلق مزيد من الملاجئ وتشجيع جمعيات المجتمع المدني للحد على هذه الظاهرة "ديال" التسول.

ونعتقد أن أغلب الإجراءات والمشاريع العملية المتخذة لحد الآن تأخذ طابعا اسعافيا مما يتطلب مزيدا من الإعتمادات المالية والتعبئة المعنوية الشاملة لمعالجة الجروح الإجتماعية التي تنهك الإنسان المغربي وتهظر مواردنا البشرية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة فإننا نود إثارة الملاحظة الثالية: إن المشاكل الصحية التي نواجهها اليوم لا يمكن عزلها عن مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة أساسا بالتكوين والتغذية والماء الصالح للشرب والبنيات الأساسية، كما لا يمكن توفير الصحة للجميع دون معالجة الإختلالات التي يعرفها القطاع، والتي ينتظر خلال سنة 2001 أن تدشن حكومة التناوب لسياسة الصحية ذات بعدها اجتماعي عبر إخراج مشروع قانون التأمين الصحي الإجباري، والمساعدة الصحية لذوي الدخل المحدود وفق ما يوفر ضمانات ممارسة الحق في الصحة ويوفر الخدمات الطبية للفئات المستضعفة بالمجان.

السيد الوزير،

إن ما تمت الإشارة إليه لن يتأتى في غياب الجانب التحفيزي للعاملين بالقطاع الصحي، وعليه وجبت المواكبة بالدرس والتحليل للعديد من مطالب هذا القطاع التي لازالت معلقة، والتي من أهمها إعداد مشروع التعويضات على الحراسة المداومة والتجول وأخطار المهنة، ترسيم كل أعوان العرضيين والمياومين والمؤقتين، إعادة النظر في تصريف منحة الشؤون الإجتماعية، معالجة إشكالية المطرودين لأسباب نقابية، السهر على توظيف الأطر الصحية العاطلة أطباء لسد النقص الحاصل، العمل على رد الإعتبار للدكاترة العلميين، وذلك بخلق إطار لهذه الفئة، إعداد برنامج سنوي للإمتحانات والمباريات المهنية للترقية الداخلية بالنسبة لجميع الأطر الصحية بمختلف أصنافهم، كما وجب تفعيل الأبعاد الجهوية في مختلف البرامج الصحية وعقلنة خريطة المؤسسات الصحية، وتطهير القطاع من بعض الممارسات الشاذة التي يمارسها البعض، كذا توسيع دائرة المستوصفات بالعالم القروي وتجهيزها بكافة المتطلبات أدوية وسيارة الإسعاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فيما يخص وزارة الثقافة والإتصال، إلا يسعنا الى التنويه بالمبادرات المتتالية التي يعرفها هذا القطاع خاصة إثر التعديل الحكومي الذي عمل على لم شمل قطاعين متكاملين و«توأمة ألا وهما الثقافة والإتصال. إن قطاع الثقافة هيمن عليه خصاص كبير خلال عقود خلت، بل عرفت تكريس قيم ثقافة متردية نسميها مجازا ثقافة "العام زين" اللي كانت بالأمس، كما كانت وسائل الإعلام السمعية البصرية تعمل خارج الواقع المعاش، غير أن المنظور الذي تأسس له حكومة التناوب حاليا يجعل من المجال الثقافي رهانا وبعدا أساسيا لبناء شخصية المواطن المغربي، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات التي استهدفت الحرص على إدماج واشراك مختلف الفاعلين الثقافيين والفنيين والإعلاميين في دينامية الثقافة والإتصال، وتبني المشارع الثقافية والإعلامية التي تأسس لقيم الإبداع والحداثة والتعامل البناء مع تراثنا الحضاري.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا نعبر لكم عن دعمنا ومساندتنا لمشروعكم الثقافي الذي اتسع ليصبح مشروعا ثقافيا وإعلاميا ندعوكم للاستمرار فيه. أولا العمل على دعم الكتاب المغربي لتسهيل نشر الثقافة المغربية مع دعم الفنان المغربي عموما كان رساما أو كاتبا أو مبدعا أو نحاتا. ثانيا الإهتمام والحرص على حماية الثرات الوطني باعتباره دعامة من دعائم الثقافة المغربية وآلية من آليات التواصل مع الحضارات، ثالثا العمل أكثر على مواصلة نهجكم الإيجابي في دعم وتفعيل المندوبيات الثقافية لكي تنفتح

أكثر على محيطها الثقافي انسجاما مع سبل اللامركزية واللاتمركز الذي قررت بلادنا نهجه.

ولا يفوتنا معالي الوزير من التنويه بدوركم فيما يتعلق بالإجراءات التي أتخذتموها منذ تحملكم مسؤولية هذه الوزارة فيما يتعلق بترشيد النفاقات وتطهير المالية العامة ومحاربة الموظفين الأشباح، وكذا الشروع في تحسين الوضعية الإدارية لجل الموظفين، كما نسجل دور التكوين الذي سطرته وزارتكم بهدف الرفع من مردودية العاملين بالقطاع، وكذا سهركم على معالجة جانب النشر ببلادنا، وتنظيم المعارض بهدف الترويج والإرتقاء بثقافة الكتاب.

وختاما وليس ختاما نؤكد السيد الوزير على ضرورة العمل على إخراج مشاريع المركبات الثقافية وتعميمها على المستوى الوطني مع مواصلة إصلاح وترميم كل المآثر التاريخية التي هي ذاكرة كل المغاربة، وكذا العناية بالثرات الثقافي القروي.

أما بالنسبة لقطاع الشبيبة والرياضة فإن الزيادة الطفيفة في الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع لن تمكن من إحداث تحول نوعي في المهام الموكولة إليها، والتي تتعلق بالتأطير الرياضي والتربوي للطفولة والشباب الذين يشكلون تلثي بنية الهرم السكاني.

وإذا كنا نسجل بالإيجاب بعض المبادرات التي قامت بها هذه الوزارة فإننا نسجل للأسف استمرار نفس المنطق العام في التعامل مع قضايا وملفات حساسة حيث لازالنا نلاحظ هيمنه قطاع الرياضة على حساب الأنشطة التربوية والتخيمية، ضعف الإمكانيات الموضوعة رهن المنظمات التربوية، ضعف شبكة مؤسسات دور الشباب، وأملنا أن تأخذ الوزارة بهاته الملاحظات. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا إخواني المستشارين، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار المحترم،

أريد التأكيد بالنسبة للسادة المستشارين المحترمين المتواجدين السي سعيد كمال غير متواجد بالقاعة، وكذلك السي مولاي المهدي الدرقاوي، آه السي أخميس غادي يعوض سي مولاي المهدي الدرقاوي. سيدي أحمد تفضلوا.

المستشار السيد أحمد أخميس :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين أن أتناو ل الكلمة بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص ، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية برسم سنة 2001.

* المحور التعليمي

تحضر المسألة التعليمية في نقاشنا اليوم ضمن انطلاق العشرية الوطنية التربية والتكوين، التي يأطرها الميثاق الوطني من جهة وضمن، سياق توحيد المسؤولية الوزارية على رأس قطاع التربية الوطنية من، جهة، أخرى. وإذا كان لهذه السياقين دلالات إيجابية فلأن السياسة الحكومية داخل هذا القطاع ما تزال تتلمس طريقها من أجل الإصلاح الشامل للحقل التعليمي لبلادنا ومرد بذلك في نظرنا الى كون قطاع التعليم اعتبر لعدة سنين كحقل للتجارب وتبدل السياسات التي تحكمت فيه، بالإضافة الى عوامل خارجية مرتبطة بالمديولية والتقويم الهيكلي، وإذا كنا ولزمن طويل ننادي باعتماد الديمقراطية في هذا القطاع، فلأننا نعتبرها الأسلوب الأنجع للسير في طريق الإصلاح، لأنها تعمل على توسيع مجال وآفاق الإستشارة والحوار، وتعطي للإصلاح مضامين منطلقة من الواقع الحي ومن المشاركة الواسعة للمهتمين والفاعلين في الميدان، والديمقراطية بهذا المعنى هي اليوم المنهج السليم للإصلاح المأمون.

أما بخصوص القضايا التي تستقطب الإهتمام أمام مدى الإصلاح على قاعدة الديمقراطية واشراك الفاعلين في الميدان، فننجزها فيما يلي :

أولا: اعتماد حوار شامل مع مكونات الشغيلة التعليمية بشكل مؤسس ومنتظم حول قضايا الإصلاح ومضامينها وآلياتها مع إشراك المحيط المجتمعي. للمؤسسة التعليمية بغية تحسيسه بدوره وقيمة إسهامها.

ثانيا: اعتماد الوضوح في تحديد الأهدافالاستراتيجية والمرحلية لت عليمنا بمختلف أسلاكه على قاعدة التكامل الشمولي لتحقيق تعليم متوازن عصري ومنفتح.

ثالثا: النهوض بمستوى الموارد البشرية باعتبارها ثروة هائلة عليها يعتمد تنفيذ كل إصلاح.

رابعا: الإهتمام بظاهرة الإكتظاظ التي بقدر ماهي صحية إذا نظرنا إليها من زاوية الإقبال فإنها أصبحت مرضية تتطلب التدارك بتوفير التجهيزات الضرورية والمؤسسات الكافية وحاجيات الممارسة التعليمية من الأطر.

خامسا: تحديث الإدارة المشرفة وتنقيتها من الفساد واعتماد التكوين والتكوين المستمر للأطر العاملة.

سادسا: الرقي بالجامعة المغربية بدعم البحث العلمي وتفعيل آليات تسييرها واصلاح الأوضاع المادية لإداريها، ووضع حد لمظاهر عسكرتها.

إن أزمة التعليم لم تعد بلادنا قادرة على الإستمرار في تحملها، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم وهو يتحول من حولنا في الإتجاه الذي يمكن من الإمساك بقوة العلم والمعرفة وعمقها التنموي.

ومن جهتنا نحن نأكد على استعدادنا الدائم للمساهمة الجادة والفاعلة في منحى التصحيح والإصلاح انطلاقا من توابثنا ومن روح ميثاق التربية والتكوين، وبالمناسبة نسجل باعتزاز الإلتفاتة المولوية التي خص بها صاحب الجلالة التعليم وشغيلته من خلال رعايته لمؤسسة الأعمال الإجتماعية التي تفرض على الوزارة العمل على تفعيل قوانين هذه المؤسسة لتشرع. في تقديم الخدمات الضرورية للشغيلة التعليمية والتي انتظرتها عقودا من الزمن، كما نسجل الخطوة الهامة التي تمت مؤخرا بوضع آليات لتنفيذ مطالب أساسية للشغيلة التعليمية عبر حوار تفاوضي جاد بين النقابة الوطنية للتعليم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الحرة للتعليم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والحكومة.

أما فيما يخص قطاع الصحة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وفي نفس السياق ومن خلال وقوفنا على بعض المؤشرات الديمغرافية والصحية وخصوصا مؤشري نسبة وفيات الأمهات عند الولادة، ومؤشرات الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة كأمراض القلب والشرايين وداء السل وداء السكري وبعض الأمراض السرطانية والنفسية ومؤشرات التغطية الصحية والطبية، والتأطير وجودة الخدمات الصحية التي تعتبر جد مقلقة ومخيفة، مقابل ضعف النفقات الإجمالية المخصصة للقطاع الصحي والتي لا تتجاوز 4٪ من الناتج الداخلي الخام، مع استمرار المساهمة والمشاركة القوية للأسر في تمويل الخدمات الصحية بنسبة تفوق 50٪ بالرغم من ضعف القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من المواطنين، فبناءا عليه يمكن الجزم بفشل السياسة المتبعة منذ أزيد من عقد من الزمن، راكم فيه القطاع أقصى مظاهر القصور والإختلالات والمقاييس ترتبت عنها مشاكل معقدة على جميع المستويات وأفرزت سلوكات سوء التدبير والفساد وتحويل المال العام الى وجهة لا تمت بصلة إلى صحة المواطنين، علاوة على توظيف ما هو متوفر على علاته بشكل غير عقلاني وسيء

السيد الوزير،

تأكيدكم على تصنيف بلادنا في فئة الدول الأكثر تخلفا في الميدان الصحي دليل ساطع على فشل السياسة الديمقراطية التي كانت سائدة والتي تفتقد النظرة الشمولية والحس والشعور بأهمية الصحة في المعادلة والمقاربة التنموية الإجتماعية الإقتصادية والثقافية الشاملة، وبالتالي ظل القطاع بقرة حلوبا ووسيلة من وسائل الدعاية الإنتخابية ليس إلا. ومن هذا المنطلق وبناءا على الإرادة السياسية للحكومة من خلال تصاريحها في إعادة الإعتبار لهذا القطاع و للعاملين به ولمعالجة الإختلالات التي أضحت تكتسي طابعا هيكليا، فإننا نعتقد أنها لن يتأتى لها ذلك إلا ب :

أولا: إعداد مشروع ميثاق الوطني للصحة بمشاركة جميع الفرقاء السياسيين والنقابيين والإقتصاديين والإجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني.

ثانيا: تخليق الإدارة وإشاعة ثقافة جديدة مبنية على الشفافية ومراجعة النظام الهيكلي لإدارة صحية مركزية وجهويا ومحليا، واعتماد مبدأ الجهوية واللاتمركز، ووضع نظام مدقق لتحمل المسؤولية بناء على معايير الكفاءة والتجربة والنزاهة.

ثالثا: العمل على مراجعة القوانين وتحيينها وتحديثها واخراج قانون الخريطة الصحية الى حيز الوجود وقانون مزاولة مهنة التمريض وتقنيي الصحة.

رابعا: تحيين المخطط الخماسي في إطار منظور اقتصادي اجتماعي منتج يجعل من مشروع التأمين الإجباري إطارا واسعا للتضامن والعدالة الإجتماعية.

خامسا: بناء سياسة اجتماعية بقطاع الصحة وفق منظور يوحد الأعمال الإجتماعية في إطار مؤسسة وطنية فاعلة وفعالة.

سادسا: متابعة المطالبات المشروعة للشغيلة الصحية وحقها في التعويضات عن الحراسة وعن الحراسة والتجول والمداومة والإلزامية والمسؤولية والمردودية، والتعجيل بحل ملف الدكاترة العلميين والمجازين وخريجي مدرسة الأطر، والموقوفين والمطرودين لأسباب نقابية، واخراج القانون الخاص للمركزين الجامعيين ابن سينا وابن رشد، ومراجعة نظام ولوج المعهد الوطني للإدارة الصحية في إطار تكافئ الفرص والمساواة واشراك ممثلي الموظفين في أي مشروع لإعادة الإنتشار، والإسراع بفتح أبواب السلك الثاني لمعاهد تكوين الأطر الصحية.

أما فيما يتعلق بمحور الثقافة، لا أحد ينكر أهمية الثقافة بمفهومها النبيل في النسيج العام للمجتمع والفرد، ذلك أن المجتمعات الفاقدة لثقافتها بالضرورة تكون فاقدة لهويتها ولجهاز المناعة ضد الإختراق واليأس وكل قيم الرذيلة، باعتبار أن ثقافتنا المغربية كما هي في وعينا وسلوكنا وتاريخنا لم تكن أبدا هي الثقافة التي كانت الحكومات السابقة تسعى لترسيخها، وبما أننا في الكونفدرالية الديمقراطية لشغل نعتبر أن الثقافة هي أساس من الأساسات الروحية التي نحتاجها حتى نتغذى بما هو إيجابي ودائم في مواجهة انشغالات اليوم العابر.

إننا نعتبر البوادر التي أقدمت عليها وزارة الثقافة إيجابية إلى حد ما. إن دعم المسرح المغربي، ودعم النشر واصدار مجموعة من المجلات والكتب وإعادة طبع مجامع بعض الكتاب المغاربة، نعتبرها عملية محمودة مازالت في حاجة الى مبادرة أكثر جرأة على مستويين.

أولا: الإهتمام الجدي والمسؤول بالخصوصيات الثقافية المحلية وما تحتوي عليه من ابداعات شفوية وتعبيرية، فنية وذلك بتشجيع الجمعيات الجادة في هذا المجال الذي يتعلق بالتراث والحفريات، هذا فضلا عن إعطاء المزيد من الإهتمام بالطاقات الثقافية والفكرية عبر تشجيع النشر والبحث عن سبل إشاعة القراءة حتى تصبح فعلا أساسيا في حياتنا، وهنا نسجل التراجع الكبير في دعم وتوفير المكتبات العمومية وأغلبها يعاني من خصاص في الكتب، في الوقت الذي تكتظ فيه مديريات الكتاب بالاف الكتب، كما أن اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية عجزت عن تحقيق أهدافها ومراميها، وذلك راجع الى أن هذه الإتفاقيات تفتقر الى القوة القانونية الملزمة لدفع الطرفين على الألتزام بها.

أما فيما يخص البنيات التحتية يلاحظ تراجع خطير يوازي عجزا على مستوى الجهات المسؤولة على هذا القطاع وخاصة مديرية التنمية الثقافية.

ثانيا: إن الضرورة تقتضي الإهتمام بالعنصر البشري داخل الفضاء الثقافي مركزيا وجهويا، مادام يتحمل مسؤولية تدبير الشؤون الثقافية، وفي هذا الإطار نشير إلى أن وضعية العاملين بأوراش المآثر التاريخية الذين يقومون بالترميم للحفاظ على جزء من ذاكرتنا، حيث يعانون من غياب التغطية الصحية، والحماية الإجتماعية وغياب الحوافز المادية، يجب الإشارة كذلك إلى وضعية أساتذة التعليم الموسيقى الذين يتقاضون أجورهم بالساعة 15 درهم للساعة، في غياب تفكير جدي لإعادة الإعتبار إلى قيمتهم العلمية والفنية والقانونية.

إن دعم الجانب الإجتماعي للعاملين بقطاع الثقافة، والإستجابة للفهم المطلبي عبر حوار جدي ومسؤول مع نقابتهم والإهتمام بالمثقف المغربي وبالقارئ جميعهم أساس أي برنامج ناجح، بحيث لايمكن للثقافة كما نحلم بها أن تستقيم وتصبح أداة فعالة في تأطير الوعي، إلا إذا كان العنصر البشري المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بوزارة الثقافة في وضعية مأمنة يأمن من خلالها بالبرامج المسطرة.

*محور الإتصال.

إذا كنا ومعنا الرأي العام الوطني ننتظر بأمل ترجمة شعار التغيير الذي عبر عنه التصريح الحكومي في مختلف المجالات ومناحي الحياة اليومية لعموم شعبنا، فإن الحديث عن التغيير في مجال إعلامنا الوطني السمعي البصري والمكتوب من موقع مسؤولية وزارة الإتصال لايستلزم بالضرورة كل هذه المدة من عمر الحكومة لنلمس ما تغير من ممارسات العهد السابق الذي كما نأمل أن يطوى.

إن مسؤولية وزارة الإتصال بعد التعديل الحكومي الآخير تجد نفسها أمام أسئلتنا التالية، بماذا يتسم إعلامنا الوطني؟ بماذا تتسم وضعية العاملين بهذا القطاع؟ ماحظنا كمكونات الأمة في هذا الإعلام؟ كيف نفهم الإستعداد لمواجهة تحديات العولمة؟ لربح رهان الإعلام بجانب الرهانات الأخرى في الوقت الذي أصبح فيه سلاحا يهزم النفوس قبل الجيوش لما له من قدرة على توظيف المعرفة والتقنيات وصناعة وتكثيف الرأي العام.

إن أهم سمة خطيرة تميز إعلامنا الوطني هي الإنفصام بين مكوناته التي تشتغل بدون تواصل فيما بينها، وبدون تواصل مع الوزارة الوصية.

إن الإذاعة والتلفزة المغربية والقناة الثانية ووكالة المغرب العربي للأنباء وجريدة الأنباء وإذاعة البحر الأبيض المتوسط والمكرز السينمائي المغربي والمعهد العالي للإعلام والإتصال مكونات في شكل محميات، لكل محمية قانونها الخاص الذي يحكمها والمدراء العامون هناك لهم كامل الصلاحيات إلا صلاحية التنسيق مع وزارة الإتصال. وعلى الرغم مما ذكرناه لا نخيفكم أن أملنا لايزال صلاحية التنسيق مع وزارة الإتصال.

وعلى الرغم مما يكرناه لا تخفيكم أن أملنا لا يزال حاضرا للنهوض بقطاع الإعلام في بلدنا، في اتجاه كسب رهانات العولمة التي تطرح تحصيات المنافسة واستمرار الوجود ككيان وطني، ورهان الإعلام واحد من هذه الرهانات الواجب كسبها لأن هذه السلطة الرابعة أداة فاعلة من أدوات التغيير والتربية والتعبئة وتعميق الروح الوطنية، لدى كل المغاربة على السواء داخليا وخارجيا.

* على مستوى محور الشبيبة والرياضة.

وفيما يتعلق بقطاع الشبيبة والرياضة، إننا نعتبره قطاعا أساسيا في عملية التنشئة الإجتماعية الحقيقة، حيث كانت فضاءاته ولاتزال تعد مدرسة للعمل الإجتماعي الجمعوي إذ لا يخفى على أحد أن هذه الفضاءات أصبحت مرسومة في ذاكرتنا الوطنية، فمن المركز الوطني للشباب بالمعمورة خططت برامج مشروع طريق الوحدة في نهاية الخمسينات ومشروع غابات الشباب وغيرها من المراكز، إذ لا نود هنا أن نسرد مختلف الأعمال الإجتماعية لهذا القطاع، والمرافق التي كان يعتمد عليها في تطبيق برامجه السوسيو - تربوية والثقافية، غير أنا نسجل التراجع والقصور الذي أصبح السمة الحقيقية التي تميز العمل الإجتماعي بقطاع الوزارة من سنة لأخرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، اقفال العديد من المخيمات، تردي البنيات التحتية لمؤسسات دور الشباب والأندية النسوية، ورياض الأطفال، ومراكز حماية الطفولة، غياب تنظيم الحملات التطوعية حيث أصبح الهم الأساسي ومنذ منتصف الثمانيات هو الهاجس الرياضي، الشيء الذي حول هذا القطاع تدريجيا إلى مرفق شبه رياضي، مما أدى إلى تهميش قضايا والشباب والمرأة في الجانب السوسيو ثقافي والتربوي، فهل يعقل أن تهيمن مديرية الرياضات بالوزارة على أكثر من 86٪ من الميزانيات العامة لهذه الوزارة، في حين أن باقي المصالح الإجتماعية، بمختلف شعبها مديرية الطفولة والشباب، وقسم شؤون المرأة ميزانيتها لا تتعدى 7٪ من ميزانية الوزارة.

السيد الوزير،

إن الإهتمام بأوضاع العاملين بهذه الوزارة والإهتمام بالبنيات التحتية للوزارة، وتوفير الشروط الحقيقية لدعم الثقافة الجمعوية والشبيبية هو المدخل الرئيسي لتأطير مواهب شبيبتنا إن جمعويا أو رياضيا.

أما محور التنمية الإجتماعية والتضامن والتكوين، رغم الأهمية التي كان يجب أن يحضى بها هذا القطاع ليشكل تكاملا مع باقي القطاعات الإجتماعية، بين ما يعرفه من مشاكل يدعو الى الإدلاء بعدة ملاحظات : على المستوى الهيكلي عدم وضوح الإختصاصات المفوضة للوزيرة المنتدبة وتجزي مديرية الشؤون الإجتماعية من الناحية العلمية مما يؤثر

سلبا على المهام الموكولة لها. على مستوى المهام ملفات عديدة كانت تتحرك بوثيرة ملفتة للإنتباه تعرف الآن بعض البطء، قضايا الأسرة لم تتبلور بعد سياسة لرعاية الأسرة في بلادنا والإهتمام بها كخلية أساسية للتنشئة الإجتماعية، قضايا الطفولة : الأرقام المتزايدة للصعوبات التي تعيشها الطفولة ببلادنا والتحديات التي تواجهها هذه الفئة، لا تتجد أمامها سياسة عامة أو استراتيجية محددة المسنون : ماذا أعدت الوزارة لذلك ؟ وماذا تم اقتراحه على المستوى القانوني؟ الأشخاص المعاقون : لازالت التحركات التي يقوم بها القطاع دون مستوى الحد المقبول، أما العاملون في هذا القطاع فإن غموض الوضعية الإدارية بمديرية الشؤون الإجتماعية يلقي بظلاله عليهم ولاسيما المنتمون سابقا لقطاع التضامن والعمل الإنساني والمنتسبون حاليا لمديرية الشؤون الإجتماعية. محو الأمية : غياب نقاش وطني حول موضوع محو الأمية وأفاق استئصالها.

أما فيما يتعلق بمحور الأوقاف والشؤون الإسلامية نعتبر كون جزء كبير من مداخيل هذه الوزارة الفرعية لا تدخل ضمن القانون المالي، ولا تخضع لقواعد المراقبة المالية والمحاسبة العمومية، ولا لتصويت البرلمان، ولا للمراقبة اللاحقة عند عرض قوانين التصفية على المجلس الأعلى للحسابات، وضع خارج في سياق التنظيم الحديث للدولة، مما يخرج بنا عن قواعد الديمقراطية التي تعطى للسطلة التشريعية حق المصادقة وحق المراقبة اللاحقة لإنفاق المال العام.

إننا نطرح علامات استفهام كبرى حول ريع الوقف وتدبير الأملاك الحبسية، إن هذا الوضع يجب أن يلغى، نسجل بارتياح عملية محاربة الأمية في المساجد ونطالب بتوسيع هذه العملية لتشمل كل أنحاء البلاد، كما وفي نفس السياق نطالب بالعناية التي وجب أن توجه للقيمين الدينيين من خطباء الجمعة، وأئمة المساجد والمنظفين، وصرف منح لطلبة المدارس القرآنية، وأيضا نطالب بإعادة النظر في تكوين الوعاض والمرشدين تكوينا يراعي قواعد الخطاب وتقنيات التواصل، كما أن وضع المعهد الإسلامي لتكوين الأطر بالبيضاء يتطلب إعادة النظر في مناهجه بما يحقق تكوينا جيدا في مجال العلوم الشرعية، مع الإنفتاح على العلوم الإنسانية من أدب وعلوم اجتماعية.

وفيما يخص الموارد البشرية تحضر أولويات لابد من إقرارها، كتوحيد الأجور والتعويضات والتعويض عن حوادث الشغل والوفاة بالإضافة الى الحريات النقابية.

*** محور المقاومة وجيش التحرير**

إن هذه الميزانية المخصصة لهذه الشريحة التي يرجع لها الفضل بكفاحها ونضالها ضد المستعمر في حصول بلادنا عن استقلالها، لا ترقى الى ماكنا نطمح إليه لتلبية حاجياتها، إننا نجد أنفسنا مضطرين حتما من خلال مناقشة هذه الميزانية الحالية الى المطالبة بإعداد إحصاء تام ونهائي ل 29 ألف ملف لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وإيجاد حل لمشكل الصفة والبطائق عبر تسريع وثيرة عمل اللجن المختصة بدراسة طلبات صفة مقاوم في حدود سقف زمني غير قابل للتمديد أو التأجيل، وعلى ضوء ذلك يمكن وضع استراتيجية اجتماعية لإعطاء أهمية للموارد البشرية ويتجلى في : وضع حد لتهميش الكفاءات والفعاليات وتحسين الشروط الإجتماعية لعموم الموظفين والأعوان، ووضع قانون خاص لموظفي وأعوان المندوبية السامية واحترام صلاحيات واختصاصات باقي الأجهزة، اللجان المتساوية الأعضاء، جمعية الأعمال الإجتماعية، وحرية الحقوق النقابية. التفكير في الرفع من مستوى المندوبية لقطاع المقاومة الى مرتبة كتابة دولة، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد المصطفى عكاشة رئيس المجلس :

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

ننتقل كما هو معلوم الى التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي وكذلك التصويت على مشروع القانون برمته وكذلك سنستمع بعد ذلك الى تدخلات الفرق في نطاق تفسير التصويت.

إذن ننتقل الآن الى التصويت عن مواد الجزء الثاني.

الميزانية العامة، الجدول «ب» المادة 46، الباب الأول : الإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة

2001، سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

● مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة و... الملكي.

أعرض للتصويت الفصول 1-1-0-1 1.2 و1-2-1-2-0-1و1-1-0-2و-2 1و1-2-1-2-1-2 من الجدول «ب» المتعلق بنفقة التسيير الخاصة بالمزانية العامة لسنة 2001 الموافقون، البلاط الملكي ...

شكرا،

● مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الإجماع.

● مشروع ميزانية مجلس المستشارين،

● مشروع ميزانية مجلس النواب،

● مشروع ميزانية الوزير الأول،

● مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات قلتم الإجماع ؟

● يا الله أسيدي :

– الموافقون على ميزانية الوزير الأول 97،

– المعارضون 21 الممتنعون 1.

● مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات،

أعرض للتصويت الفصلين 1-2-1-1-1-5 و 1-1-1-2-0-5 من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانيات العامة لسنة 2001.

– الموافقون : نفس العدد،

– المعارضون؟

– الممتنعون بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات : 1

● مشروع ميزانية وزارة العدل : نفس العدد. عاود حسبو.

● مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون : نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الداخلية : أعرض للتوصيت،

● مشروع ميزانية وزارة الداخلية : الموافقون : 76،

ننتقل الى مشروع وزارة الثقافة والإتصال.

– الموافقون 76،

– المعارضون : 21،

– الممتنعون : 1.

● مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الموافقون نفس العدد، المعارضون كذلك نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية : نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الصحة،

● مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة : نفس العدد.

أعرض الجدول «ب» المتعلق بالتحملات المشتركة لوزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة : نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة السياحة : نفس العدد

– ميزانية الأمانة العامة للحكومة : نفس العدد.

– ميزانية وزارة التجهيز : نفس العدد.

– المعارضون6.

* **وزارة التجهيز :**

– الموافقون نفس العدد، إذن الموافقون وزارة التجهيز «هزويديكم الله يخليكم» ...

* **وزارة التجهيز :**

– الموافقون احسب السيد الأمين ...

● مشروع ميزانية وزارة التجهيز : الموافقون 68،

– المعارضون : 29

– الممتنعون : 1.

● مشروع ميزانية وزارة النقل والملاحة التجارية نفس العدد «يعني الحساب القديم» 76 ، المعارضون : نفس العدد القديم.

● مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الصيد : نفس العدد.

● مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالمياه والغابات : نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة نفس العدد.
- مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة نفس العدد.
- مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، الصناعة والتجارة نفس العدد.
- مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة والإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية : نفس العدد.
- مشروع ميزانية وزارة الثقافة والإتصال : نفس العدد.
- مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان : نفس العدد، هذا متعلق باعداد التراب الوطني والتعمير نفس العدد.
- مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان،الإسكان : نفس العدد.
- مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، البيئة : نفس العدد.
- مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن نفس العدد.
- مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان : نفس العدد
- مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري : نفس العدد
- مشروع ميزانية المندوبية السامية ولقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير : نفس العدد.
- مشروع ميزانية النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطية : نفس العدد .
- مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان :

مشروع ميزانية وزارة التوقعات الإقتصادية والتخطيط، أعرض الجدول «ب» للتصويت .

ـ الموافقون : نفس العدد.

أعرض المادة 46 للتصويت :

ـ الموافقون : نفس العدد.

الجدول «ج» المادة 47، الباب الثاني الإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بميزانية الأعمال لسنة 2001.

تفضل الكلمة للسي عبد السلام بروال.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

سبق لنا أن طرحنا هذا الإشكال عند المناقشة والتصويت على مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والمقتضى هو مقتضى دستوري آ الإخوان، الدستور يلزمنا بتصويت واحد ء لى الإعتمادات ديال الإستثمار، مرة واحدة عندما نصوت على المخطط، فالمخطط صوتنا عليه، اليوم تطرح إشكالية «واش ندوسو في ا لدستور ونصوتو كل خطرة ولا تصويتنا السابق «راه كافي».

أطرح هذه الإشكالية السيد الرئيس، لكون الموضوع هو موضوع دستوري، ليست للمعارضة أي موقف، حنا غادي نصوتوا ضدو لكن مانصوتوش دابا، حلوا لنا هذا الإشكال السيد الرئيس، السيد رئيس الجلسة إذن هذا طلب متشبث به السي عبد السلام بروال، غادي نطلبو من السيد الوزير، هذا موضوع تطرقنا ليه على مستويات دراسة هذا المشروع على مستوى اللجان، وكذلك في جميع المناسبات، وكان شبه اتفاق على تطبيق نفس العملية رغم أنه كما وقع على مستوى اللجنة.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

وكنا غادي نسايرو في انتظار تشكيل لجنة ثلاثية، الحكومة، المكتب واللجنة المختصة لجنة المالية، اللي غادي توضح لنا أشنوهي الطريقة المستقبلية انطلاقا من القانون التنظيمي المالي الجديد، واش الجدول اللي فيه التكاليف و فيه المداخيل غادي نصوتو عليه مع الجزء الأول أو مع الجزء الثاني؟ أما الإشكال الثاني السيد الرئيس، فلم نحسم فيه السيد الرئيس، أذكر أننا عندما صوتنا على المخطط، ماعرفت واش

حنا كبرلمان أو الحكومة أو هما معا، تم تحريف لا أقول تزوير يمكن الكلمة قاد سحة، تم تحريف النص الذي صادقنا عليه صادقنا على النص المتعلق بالتخطيط من مادتين :

المادة الأولى: هو المخطط وفيه الجزء الأول والثاني والثالث.

المادة الثانية: صادقنا عليها وهي مادة إضافية جاءتنا من مجلس النواب، وهي أساسية، هاته المادة ماذا تقول، تقول كل سنة عندما تريد الحكومة أن تقدم مشروع قانون مالي جديد بالنسبة للسنة المقبلة، كتعطينا تقرير وضعية على السنة المالية اللي راحنا فيها، كيفاش تنفذ المخطط، مع الأسف الشديد هاته السنة قدم مشروع القانون المالي بالنسبة لسنة 2001، لكن سنة 2000 هي مدرجة ضمن التخطيط ولا وزير واحد قدم لنا تقرير، ولا وزير واحد قارن المخطط بالميزانية، بما فيهم السيد وزير المالية، لذلك نطرح السؤال السيد الوزير، النص الذي صدر في الجريدة الرسمية ماشي هو النص اللي صادق عليه مجلس النواب، ماشي هو النص اللي صادقنا عليه.

السيد الرئيس،

نحن كمعارضة نحملكم هاته المسؤولية للمرة الثانية، للمرة الثانية نصادق على النصوص، لكن النص الذي يوضع بين يدي صاحب الجلالة باش كيوضع عليه الخاتم الشريف، ماشي هو النص اللي صادقنا عليه، هاذي كانت سابقة في نفس القانون ديال الشركات، القانون ديال الشركات، هناك الفريق ديال الحركة الوطنية، تقدم بمقترح قانون من مادة وحيدة فريدة صوتنا عليها بالإجماع، لكن النص الذي صدر، صدر بثلاثة ديال المواد وقلنا الله يهنيها، هاذ الخطرة نفس الشكل، النص اللي صادقنا عليه ماشي هواللي خرج في الجريدة الرسمية، وبالتالي السيد الرئيس حرمنا هذه السنة من تقرير، حرمنا من تتبع المخطط في السنة ديال 2000، فوقاش غادي يكون عندنا؟ أبدا .

لذلك السيد الرئيس نطرح هذه الإشكالية، خاصها توضح لنا وإلا السيد الرئيس، حنا لتسهيل المأمورية، وباش مانكونوش عرقلة سوف نحتفظ لا نصوت، معناه أن لا نشارك في عملية التصويت، ماشي ضد، ماشي كنمتنعو، لانشاركش في عملية التصويت لكي لا تعرقل سير العملية. شكرا .

السيد الرئيس،

شكرا، المجلس سيد أمره ولكن الاتفاق على تشكيل لجنة، كما وقع الإتفاق الثلاثية، اللي مازال جاري بها العمل، يمكن أن تتكون هذه اللجنة، وكان هذا هو الحل هذا مت وقيع عليه الإتفاق بطبيعة الحال المهم حنا سنساير، حنا غادي نكملو التصويت ديالنا والمعارضة عندها الحق باش تاخذ الموقف اللي بغات وتسجل الموقف اللي هو كتشوفو صالح لها، إذن أمامنا مشروع ميزانية البلاط الملكي من الجدول «ج» المتعلق بنفقة الاستثمار،

- الموافقون ؟

إذن نفس العدد 78.

- المعارضون : لا أحد،

- الممتنعون : لا أحد،

اجماع المصوتين أو المشاركين في التصويت الكلمة ؟

المستشار السيد المعطي بنقدور :

- عملية التصويت واضحة وينص عليها اقلانون الداخلي فيه الموافق وفيه المعارض والممتنع، ففي القاعة هنا هناك الموافقون فقط إذن الإجماع، لا داعي لعد الحاضرين مادام لا أحد يمانع ولا أحد يعارض.

السيد الرئيس :

السي عبد السلام بروال طلب الكلمة

المستشار السيد عبد السلام بروال

السيد الرئيس،

حنا بغينا نسهلوا المأمورية، وما بغيناش نعرقلوا

السيد الرئيس :

هاذ الشي اللي بغينا

المستشار السيد عبد السلام بروال

ولكن يبدو بأن الإخوان باغين يصعدوا، ما كاين مشكل.

نحن طرحنا اشكالية اعباد الله الإخوان، طرحنا إشكالية دستورية، جيبولنا الفصل 50 من الدستور، واضح يتكلم على تصويت واحد بالنسبة للمخطط، هاذ الشي اللي راه واضح وهاذ العملية ماحسمناش فيها إيلا الإخوان باغين يدوسوا فى الدستور، حنا لاحنا مقيدون

بدستور، خصوصا والدستور ديال 76 شبه إجماع وطني، ما يمكناش حنا، وبالتالي السيد الرئيس،

السيد الرئيس :

الكلمة للسيد الوزير. طلب الكلمة.

المستشار السيد عبد السلام بروال

لا نكمل السيد الرئيس، نحن كيف ما بغيتوا نسايرو العملية ونسهلو المأمورية وإلا السيد الرئيس سوف نطلب رفع الجلسة، حتى يحسم في هذا الموضوع، الموضوع ماشي هو سنلتجئ السيد الرئيس من الآن...

سنعلن أننا سوف نلتجئ للمجلس الدستوري ومن حقنا وستتوقف الجلسة حتى يبث المجلس الدستوري، الإخوة اقراو سواركم،

حنا ما بغيناش نعرقلوا هناك إشكال دستوري، مطروح.

السيد الرئيس :

حنا راه سنتابع التصويت أما باش نعطيو الكلمة اسمو لا.

- مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع الوطني.

- الموافقون : 78

- المعارضون : لا أحد،

- الممتنعون : لا أحد .

ما كينش إجماع أنا لم أقل الإجماع

- مشروع ميزانية مجلس المستشارين نفقات الإستثمار، نفس الشي هناك 78 الموافقون وعدم المشاركة ديال ....

- مشروع ميزانية الوزير الأول المتعلق بنفقات الإستثمار: نفس العدد.

مشروع ميزانية المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بنفقات الإستثمار كذلك نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة العدل نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الداخلية دائما المتعلق بنفقات الإستثمار نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الثقافة والإتصال، وزارة الإتصال نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، نفقات الإستثمار نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الصحة نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، الإقتصاد والمالية والخوصصة، مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة الإقتصاد والمالية والخوصصة التحملات المشتركة نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، وزارة السياحة نفس العدد.

- مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة التجهيز نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة النقل والملاحة التجارية نفس العدد.

- مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد وتقنيات الموصلات والإعلام نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الصيد البحري نفس العدد.

- مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالمياه والغابات.

- مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة نفس العدد..

- مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نفس العدد.

- مشروع ميزانية وزارة الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة نفس العدد..

- مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، الطاقة والمعادن نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، أي الصناعة والتجارة.

● مشروع ميزانية الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، والإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الثقافة والإتصال، الثقافة.

● مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان إعداد التراب الوطني والتعمير.

● مشروع ميزانية الوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الإسكان.

● مشروع ميزانية الوزارة المكلفة باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان وزارة البيئة نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن نفس العدد.

● مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري نفس العدد.

● مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير نفس العدد.

● مشروع ميزانية وزارة التوقعات الإقتصادية والتخطيط، أعرض الجدول «ج» للتصويت الموافقون نفس العدد.

أعرض المادة 47 للتصويت :

- الموافقون : نفس العدد.

الجدول "د" المادة 48.

الباب الثالث : <u>الإعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمات الدين العمومي لسنة 2001.</u>

وزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، الإقتصاد والمالية أعرض للتصويت الفصلين 1-2-3-1-13 من الجدول "د" الفوائد والعمولات المتعلقة بخدمة الدين العمومي. من الجدول "د" استهلاكات الدين العمومي والمتوسط والطويل الآجال،

- الموافقون : نفس العدد.

أعرض الجدول "د" للتصويت،

- الموافقون : 78،

- المعارضون : 22،

- الممتنعون : 1

* أعرض المادة 48 للتصويت :

- الموافقون : نفس العدد.

الميزانيتات الملحقتان الجدول"هـ" المادة 49، مشروع الميزانية الملحقة إدار الإذاعة والتلفزيون المغربية أعرض للتصويت الفصول 2 - 1 -9 - 0 2 - 1 - و 2-1 - 2 - 2 - 0 - 2 - 9 و 2 - 1 - 2 - 3 - 0 - 9 من الجدول "هـ" المتعلق بنفقة الإستغلال :

- الموافقون : نفس العدد.

الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطي أعرض للتصويت الفصول 2 - 1 -2 -1 - 20 و- 20 2 - 1 - 2 - 2 و 2 - 1 - 2 - 3 - 20 من الجدول "هـ" المتعلق بنفقات الإستغلال :

- الموافقون : نفس العدد.

أعرض الجدول"هـ" للتصويت،

- الموافقون : نفس العدد.

أعرض المادة 49 للتصويت،

- الموافقون : نفس العدد .

الجدول "و" المادة 50 توزيع على الفصول الاعتمادات المفتوحة لنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانيتين الملحقتين لسنة 2001، الميزانية الملحقة لدار الاذاعة والتلفزيون المغربية أعرض لتصويت الفصل 2 - 9 - 0 - 9 من الجدول "و" المتعلق بنفقات الإستثمار;

- الموافقون : نفس العدد.

الميزانية الملحقة لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية و المسح العقاري والخرائطية أعرض للتصويت الفصل 2 - 2 - 2 - 0 - 20 من الجدول "و" المتعلق بنفقات الإستثمار.

- الموافقون : نفس العدد،

- المعارضون؟

- الموافقون والممتنعون،

أعرض الجدول "و" للتصويت،

- الموافقون : نفس العدد،

أعرض المادة "50" للتصويت،

- الموافقون : نفس العدد.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة الجدول "ز" المادة 51 التوزيع بحسب الوزارتين أو المؤسستين لنفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، أعرض للتصويت نفقات الإستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة الأولى نفس العدد، كلهم نفس العدد، نفس العدد، نفس العدد، نفس العدد، نفس العدد بالنسيج لـ La SEGMA.

أعرض للتصويت نفقات استغلال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة نفس العدد، كذلك نفس العدد، نفس العدد، نفس العدد،كذلك نفس العدد.

نفس العدد، نفس العدد أعرض الجدول "ز" للتصويت :

- الموافقون نفس العدد.

أعرض المادة 51 للتصويت :

- الموافقون، نفس العدد.

الجدول "ح:" المادة 52 التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2001 نفس العدد، نفس العدد، نفس العدد نفس العدد.

أعرض الجدول "ح" للتصويت :

- الموافقون : نفس العدد.

أعرض المادة 52 لتصويت نفس العدد .

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة الجدول "ط" المادة 53، أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية،

- الموافقون : نفس العدد.

نفقات حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية : نفس العدد.

حسابات العمليات النقدية : نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض : نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التسبيقات : نفس القروض.

حسابات النفقات من المخصصات نفس العدد.

أعرض الجدول "ط" لتصويت الموافقون نفس العدد.

أعرض المادة 53 والأخيرة للتصويت الموافقون نفس العدد.

أعرض الجزء الثاني برمته للتصويت :

- الموافقون؟.

أعرض مشروع قانون المالية رقم 00-55 السنة المالية 2001 برمته للتصويت :

- الموافقون؟

إذن صادق المجلس مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 00-55 لسنة المالية 2001 بنفس العدد كما سمعت.

شكرا للجميع وننتقل الى عملية تفسير التصويت، طالب الكلمة السي جوهري أولا في إطار تفسير التصويت، عندنا واحد القائمة اتفقنا على أن يكون واحد من المعارضة وواحد من الأغلبية وواحد عن الكونفدرالية.

إذن عن الأغلبية شكون اللي غادي يتكلم، 2 من الأغلبية و 2 من المعارضة؟ واحد من المعارضة ياالله بسم الله شكون؟ من المتدخل؟ الأخ سباطة والسي عقا الغازي والسي بنا غادي نرجعو أ السيد المستشار ... دابا راهم كيرفضوا باش يسمعوا للأغلبية على هاذ الحساب ماشي لكل أنتما.

الكلمة للمستشار المحترم السي سباطة باسم الأغلبية، تفضل.

المستشار السيد عبد الفتاح سباطة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني باسم إخواني فرق الأغلبية أن أتقدم بهذه المداخلة في إطار تفسير التصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2001، وقد صوتت الأغلبية بالإيجاب على مشروع هذا القانون بناء على الخلاصات التي توصلت إليها بعد مساهمة جدية وموضوعية في مناقشة هذا المشروع، لذلك فإننا نعتبر هذا التصويت هو بالدرجة الأولى تجديد وتأكيد لمساندتنا لحكومة التناوب، وهو موقف يعبر عن إرادتنا القوية ورغبتنا الأكيدة في انجاح تجربة هذه المرحلة التي تمر منها بلادنا، وهي مرحلة الإنتقال الديمقراطي بكل اكراهاتها وتحدياتها وآمالها لقد صوتت فرق الأغلبية على هذا المشروع اعتمادا على مجموعة من الإعتبارات والعناصر اعتبرتها مرجعيات تعطي مشروعية لتصويتها الإيجابي، وهذه العناصر الإيجابية والإعتبارات يمكن تلخيصها وإيجازها بتركيز وتلخيص فيما يلي:

أولا : ارتبط مشروع القانون المالي على استراتيجية أطرتها التوجيهات الملكية السامية، والتصريح الحكومي، وميثاق حسن التدبير وبرنامج العمل القصير المدى اللذان وضعتهما الحكومة، والمخطط الخماسي 2000-2004، والمذكرة التوجيهية للسيد الوزير الأول الموجهة لأعضاء الحكومة والمحددة للخطوط العريضة لإعداد مشروع هذا القانون.

ثانيا: قدم المشروع مجموعة غنية ومكثفة من المبادرات والخيارات والإجراءات الهادفة الى معالجة الآثار التي أفرزتها أوضاعنا الإقتصادية المعقدة ثم التكيف الاستجابة الواعية لمتطلبات هذه المرحلة الإنتقالية، وما تقتضيه من صياغة مناسبة لطموحاتنا الوطنية وتفاهم إيجابي مع المحيط الدولي.

ثالثا: بعد دراسة المشروع والتعمق في تفصيلاته وجزئيات وخلفياته بدا واضحا أن الميزانية تستهدف القيام بأدوار محددة في مجال مقاومة الإكراهات والتأهيل والتحفيز وفي الجوانب الإجتماعية، ومما لاشك فيه أن أساس الميزانية هو مقاومة الإكراهات وتدبيرها بالشكل الذي لا يترك آثارا وخيمة على الإقتصاد الوطني خصوصا على المدى المتوسط والبعيد. وإذا كانت فرق الأغلبية قد صوتت بالإيجاب على مشروع الميزانية ولأنها تعتبر نفسها معنية مباشرة بنجاح هذا المشروع، ولأسباب بديهية، ثم إن الحصيلة التي عرضها علينا السيد وزير المالية والإقتصاد لمنجزات الحكومة وكذا رصدنا وتتبعنا لمسار تدبير الشأن العام، كلها عوامل جعلتنا نظمئن اكثر لهذا الموقف الإيجابي.

ولقد تفهمت فرق الأغلبية وسجلت الصعوبات التي يواجهها الإقتصاد المغربي نتيجة ارتفاع سعر البترول وانخفاض قيمة الأورو ومديونية المكتب الشريف للفوسفاط وما إلى ذلك، زيادة على العنصر الأهم المتمثل في ظاهرة الجفاف فالإكراهات الحالية ازدادت تعقيداتها بسبب التحملات الناجمة عن سنوات سوء التدبير في الماضي والتي لا يمكن تجاهل اتعكاساتها، رغم كل هذه الإكراهات فإن القانون المالي لسنة 2001 يسعى الى ترسيخ البعد الإجتماعي ودعم العالم القروي وإخراج بعض الإصلاحات الهيكلية للوجود ومساعدة المؤسسات العمومية على تقويم أوضاعها وللمضي بعزم وتباث في معالجة الملفات الخاصة بحقوق الإنسان في إطار المصالحة مع الماضي بشكل عادل وحضاري.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن مغربنا يعيش تحولات حاسمة في طريق بناء مجتمع ديمقراطي مجتمع المواطنين المتمسكين بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، والملتزمين بواجباتهم ومسؤولياتهم، ولقد ورثت حكومة التناوب إرثا ثقيلا تحاول بسياساتها المتكاملة في جميع المجالات أن تتجاوزها في هدوء ووثوق دون تصفية حسابات أو الإنشغال في المعارك المفتعلة، إن ما مضى من عمر الولايات الحكومية يعتبر فترة قصيرة في انتدابها الزمني، ومع ذلك فهي كبيرة من حيث انجازاتها خاصة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وما علينا سوى القيام بمقارنة بين أوضاع الحريات العامة اليوم، وما كان عليه الوضع قبل حكومة التناوب، إنه لاديمقراطية من غير الديمقراطيين، ووجود ديمقراطيين يقتضي تربية راسخة على الأخلاق والأعراف والسلوكات الديمقراطية، إن وجود المعارضة شرط أساسي لوجود نظام ديمقراطي، وبقدر نضج المعارضة وكفاءتها وتمرسها بالقضايا والملفات، بقدر ما يكون ذلك حافزا على دينامية

المؤسسات، وإغناء للحياة السياسية ومحركا لعجلة الإصلاح، لكن المعارضة الحقة ليست هي الطعن من الخلف واللجوء إلى الابتزاز وزعزعة استقرار المؤسسات الوطنية وضمان حرمتها، علينا الإرتقاء بمستوى التعامل سواء بين الفرق البرلمانية أغلبية وأقلية أو بين البرلمان والحكومة وفي تعامل الصحافة مع النوازل السياسية والقضايا الوطنية.

إن للصحافة دورا كبيرا في صنع الرأي العام الوطني ليس بالتحريض والتهييج والغوغائية، وإنما بقول الحقيقة واحترام عقول الناس.

إن بناء دولة الحق والقانون مسار طويل يعتمد التربية على الديمقراطية، لاسيما بالنسبة لبلد نام كبلدنا حيث تراكم المشاكل وتعقدها بسبب ميراث ثقيل ترسب على امتداد عقود إن حرية التعبير وحرية التجمع ينبغي أن تكون مكفولة في كل الأحوال، لكن الحرية هي أيضا مسؤولية، مسؤوليتنا جميعا في استقرار المؤسسات الدستورية واستمرار تماسك المجتمع والدولة، يقودنا في ذلك حس وطني خبرناه في الماضي كذرع للوحدة الوطنية وكسلاح للتغلب على كل الصعاب والإنطلاق لبناء مستقبل بلادنا، وينبغي أن تلتقي هواجسنا جميعا حول سؤال جوهري، أي مغرب سنورثه لأجيال المستقبل ولأبنائنا ولأحفادنا؟ إن الديمقراطية هي أفضل نظام لتدبير التعدد في مجتمعنا، تعدد الآراء واختلاف المشارب وذلك في حرص مستمر على التراضي في جو من الحوار الحضاري البناء.

وأيضا إن للديمقراطية أخلاقيات وضوابط ترفع العمل السياسي من مستوى السياسة الى مستوى السياسة كما ينبغي أن تكون أي السياسة التي تقدم المصالح الوطنية والعامة على المصالح الشخصية والحسابات الآنية. إن النبش في مستنقعات الماضي الأسنة والإثارة الإعلامية والسياسوية الرخيصة بحقبة مظلمة من ماضينا القريب، إنما هو خروج على إرادة جماعية وطنية لطي نهائي لهذه الحقبة المشؤومة، والتوجه نحو المستقبل لبناء عقد سياسي جديد إن الماضي الذي علينا أن نستحضره ليس هو ماضي الكهوف المظلمة والبرك الآسنة بل هو ماضي الحلف المقدس، الذي تآلفت فيه الحركة الوطنية والملكية المغربية، وحقق تحالفهما المعجزات، وبفضل هذه الوحدة عرفت بلادنا من عهد الحجر والحماية الى عهد الحرية والإستقلال، إنه تحالف ما يزال ضرورة ملحة لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس

شكرا المستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم السي عقا الغازي.

الأغلبية، المعارضة، ثم الكونفدرالية أن مسجل السي عقا الغازي والسي الجوهري والسي بنا.

المستشار السيد أحمد بنا

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يسرني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في إطار تفسير التصويت على مشروع قانون المالية، المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، لقد جرت العادة في الديمقراطيات البرلمانية أن يمر مشروع قانون المالية من عدة مراحل، أولها مرحلة الإعداد ثم مرحلة المصادقة فمرحلة التنفيذ، وأخيرا مرحلة مراقبة التنفيذ، وتعد مرحلة التصديق من أهم هذه المراحل من خلال مناقشته في قبة البرلمان، وإذا لاحظنا أن الحكومة أصرت على تقديمه منذ توليها تدبير الشأن العام أمام مجلس النواب أولا: هذا لم يمنع مجلس المستشارين من القيام بواجبه وممارسة اختصاصاته، وأن يدلي كل فريق برأيه لإغناء المشروع بمقترحات إيجابية باعتبار مكونات المجلس الإجتماعية والإقتصادية، ولكن للأسف الشديد تلجأ الحكومة إلى نهج نفس السياسة التي دأبت عليها منذ توليها تدبير الشأن العام بتهميش مكونات هذه المؤسسة الدستورية، وهذا ما نلمسه من الغياب المتواصل للوزير الأول وللوزراء.

ولقد بلغ هذا التمادي حدا لم يسبق له مثيل، والذي لا يجب السكوت عنه خلال الجلسات العامة التي يناقش فيها هذا المشروع، فبالأمس كانت مكونات المعارضة تمارس المعارضة من أجل المعارضة. واليوم تلجأ الى نفس الأسلوب برفض كل المقترحات والتعديلات التي تتقدم بها المعارضة الوطنية وذلك من أجل الرفض لا غير، ولقد تبث لنا ذلك خلال الثلاث سنوات الأخيرة حيث ترفض الحكومة كل مقترحاتنا

دون أن تقدم التبريرات أو التعديلات الموضوعية، وكثيرا ما تلجأ حسب هواها الى الفصل 51 من الدستور في خرق واضح لمضمون هذا الفصل، ومما يثير استغرابنا أكثر هو لجوءها الى نفس المقترحات لتأتي بها كإجراءات في مشروع قانون المالية الموالي، ولكن بطريقة مشوهة ومعدلة تفرغ الإجراء من مضمونه الحقيقي، ولنا أمثلة على ذلك منها: إجراءات حول السكن الإجتماعي وإعفاء المقاولات من رسوم الاستيراد التي تستثمر مبلغا إجماليا يتعدى أو يساوي 200 مليون درهم أو الرفع من رسوم الإستيراد على الحليب المسحوق أو الزبدة المستوردين لحماية المنتوج الوطني وغيرها من الإجراءات.

لقد صرحتم السيد الوزير مرار أن مشروع قانون المالية لا يمكن أن يخضع مرتين لعملية جراحية في تحد وخرق سافر لمقتضيات الدستور التي تمنح لمجلسنا حق مناقشته وتعديل مضامينه، فبماذا ننعت الممارسات التي تنهجونها في هذا المجال؟ إن قانون المالية هو إحدى المحطات التي تجسد فيها الحكومة جزءا من برنامجها، وتفعل فيه جزءا من وعودها الواردة في تصريحها، ولكن على غرار القوانين الثلاثة الماضية، لم يأتي المشروع الجديد بإجراءات يمكن أن نأمل من وراءها الدفع بعجلات الإستثمار أو تقوية بنية المقاولات ومنحها المناعة الضرورية، أو العمل في اتجاه تحسين الأوضاع الإجتماعية والمعيشية لمختلف الفئات المجتمعية، باستثناء بعض الإجراءات الجبائية والتبسيطية، وإعادة إنتاج الإجراءات القديمة، في شكل مغاير بعد أن تبتث محدوديتها في شكلها الأصلي، لم يأتي المشروع بشيء جديد. لقد تضمن المشروع إجراءات جبائية جزئية متغافلة للمشاكل البنيوية والجوهرية للقطاعات التي أرادت الإهتمام بها، وكان حريا بكم أن تعدوا مشروعا متكاملا لمراجعة الجبايات في المغرب تقدمونه للبرلمان على شكل مدونة للجبايات حتى تتضح الرؤية للفاعلين والإقتصاديين والمستثمرين المغاربة والأجانب، وينخرط اصلاح الجبايات في منظومة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية من الإقتصاد الوطني.

إننا لا نرى في سلوككم هذا سوى تعصبا لمواقفكم وإيمانكم بالفكر الأحادي الجانب حتى وإن ادركتم متأخرين مرارا أنكم لستم على صواب، وهذا السلوك قد فوت ويفوت على المغرب العديد من الفرص التي يصعب تداركها والحد من سلبياتها، في عالم يتسم بالسرعة والتنافسية الشرسة، وسعيا منا للعب دورنا كمعارضة وطنية، ننبهكم لمحدودية الإجراءات التي أقدمتم على اتخاذها، وقدمنا لكم بدائل عنها، لكن ردكم كان دائما سلبيا، والأخطر من ذلك أن الميزانية تعتمد على مداخيل استثنائية بخوصصة 35٪ من اتصالات المغرب ولقد سبق لكم أن أخذتم بعين الإعتبار، الحصول على هذه المداخيل في القانون المالي لستة أشهر الأخيرة والتي أصبحت في خبر كان، وقد يتكرر نفس السيناريو مرة أخرى في المشروع الحالي، فحسب علمنا انسحبت من السباق العديد من الشركات التي ترغب في لعب دور الحليف الإستراتيجي لاتصالات المغرب، وهنا نتساءل أمام هذا الوضع، عن الإعتمادات الحقيقية التي ستدخل خزينة الدولة؟ وهل يجب الإستمرار في العملية أم تأجيلها الى أجل غير مسمى.

لقد طال انتظار المغاربة وبدأت أمالهم تتلاشى أكثر فأكثر، فكل الأوراش الكبرى التي وعدت الحكومة بفتحها لم تزل جامدة، أين نحن من إصلاح القضاء والإعلام والإدارة؟ أين نحن من تأهيل المقاولة وتطهير أجواء الإستثمار وتبسيط المساطر؟ ماهي مردودية برامج محاربة آثار الجفاف على العالم القروي؟ هل بالإستجابة الى ضغوطات بعض اللوبيات سنتمكن من تنميته والنهوض بالفلاحة وتحسين الأوضاع الإجتماعية للفئات المحرومة من الشعب المغربي؟ وهل بإجراءات جزئية كتشجيع بناء الحواضر والأحياء الجامعية وفتح حساب للخزينة مرصّد للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية سنبدأ في تفعيل مضامين ميثاق التربية والتكوين من خفض لسبة الأمية والرفع من نسبة التمدرس وتكييف التكوين مع متطلبات سوق الشغل، هل بالإعفاءات المجانية لفائدة بعض المقاولات العقارية الكبرى سننجح في إنجاز برنامج السكن الإجتماعي والقضاء على دور الصفيح والسكن العشوائي والهامشي؟ هل بمصادرة الصحف وتكميم أفواه الصحفيين واحتكار وسائل الإعلام السمعي منها والبصري بفتحها أمام أنصار ومؤيدي الفكر الوحيد، ومنع كل صوت يعارض ذلك، تعبر الحكومة عن احترامها لحرية الرأي والتعبير؟ وكيف لايصاب السادة المستشارون بالفتور والإحباط حين تصادر الفرصة الوحيدة بعد الأسئلة الشفهية التي يتواصل فيها ممثلوا الأمة مع الرأي العام الوطني، من خلال بث جلسات المناقشة العامة لقانون المالية ومناقشة الميزانيات القطاعية؟

وهل باستعمال الهراوة ومنع الترخيص للمتظاهرين سنقوي هامش الحرية العامة وتكريس الديمقراطية، وترسيخ دولة الحق والقانون التي يتطلع إليها عاهل البلاد وحاميها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

بكل صراحة وموضوعية لا نعتقد ذلك بتاتا، ومادام هذا المشروع لا يستجيب لأدنى المتلطاب، نرى أن من واجبنا كمعارضة بناءة تسدي النصح وتعبر عن آراء فئات عريضة من المجتمع المغربي، أن نعلن رفضنا لمحتويات هذا المشروع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للأخ عقا الغازي ثم السي جوهري ثم الكونفدرالية.

المستشار السيد عقا الغازي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار تفسير التصويت يشرفني أن أبسط أمام مجلسنا الموقر دواعي رفضنا للقانون المالي 2001 منطلقين في ذلك من موقفنا وموقعنا في الوسط كفريق يمارس المعارضة البناءة تروم تقويم متطلباتنا وتصحيح الثغارات وتوضيح الإختلالات التي تميز السياسة العامة للحكومة، وسأحاول تبيين ذلك من خلال شقين أساسيين، يرتكز عليهما القانون المالي ويتعلق الأمر بالجانبين الإقتصادي والإجتماعي، فعلى المستوى الإقتصادي كان رفضنا للميزانية منطلقا من كونها تعمق الرواسب الهيكلية السلبية، وترسخ بنيتها الإقتصادية إضافة الى كونها نسخة طبق الأصل من ميزانية حكومة التناوب التي عرفها اقتصادنا الوطني في عهدها ركوضا كبيرا وتراجعا ملحوظا على المستوى الخارجي من خلال تدهور كل من ميزانية الأداءات والعجز التجاري، كما أننا رفضنا هذه الميزانية لأنها ترتكز أساسا على مداخيل الخوصصة وعلى عائدات صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، الذي ناب عن الميزانية في تدخلاته الاستثمار وتقوية التضامن الإجتماعي، وعلى المستوى القطاعي نجد أنفسنا مضطرين لنقول لا لميزانية همشت قطاعات أساسية كالفلاحة والتجهيز.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه الفلاحة عصب الاقتصاد المغربي فإن الاختلالات البنيوية التي يعرفها هذا القطاع ستظل مكرسة في هذه الميزانية، وأشد ما نخشاه هو أن يصبح المغرب يستورد مواد غذائية أساسية تدخل في أمنه الغدائي من دول أخرى، وفي الوقت الذي نسعى فيه كذلك إلى تقوية بنياتنا الأساسية نجد أن الحكومة تصنف قطاع التجهيز ضمن القطاعات الدالية التي لم تحضى بالإعتمادات اللازمة لشق الطرق وبناء السدود وإقامة منشآت مائية، وبناء وتوسيع الموانئ، فأننا بالحكومة تقول لنا أجلوا مطالب العالم القروي الى ما شاء الله.

إن رفضنا لهذه الميزانية آت كذلك من كون الحكومة لم تلتزم بتصريحها الذي أصبح وروده في الخطاب من باب الإستشهاد، وتأثيث الكلام ليس إلا، وآت كذلك من كون الميزانية لم تتضمن حتى المؤشرات التي جاءت في المخطط الخماسي 2000-2004، تبقى نقطة ضوء واحدة لابد أن نسجلها وهي المتعلقة بالدور الذي أصبح يضطلع به صندوق المقاصة في إطار تشجيع الإنتاج بدل الإستهلاك، وماعدا ذلك فبنية الإقتصاد المغربي التي تكرسها هذه الميزانية، وتعتبر هشة ومرتهنة للحفاظ على التوازنات بدون البحث عن الطرق الأخرى الأكثر إبداعا.

السيد الرئيس،

أما على المستوى الإجتماعي، وعلى الرغم من ارتفاع ميزانية القطاعات الإجتماعية حيث تمثل 45٪ من الميزانية العامة، إلا أننا مع ذلك نسجل بأن مشروع القانون المالي لم يستجب لمتطلعات الفاعلين الإقتصاديين، ولم يقدم حلولا للمشاكل الإجتماعية المطروحة ببلادنا، وما أكثرها كتفشي البطالة وتدني القدرة الشرائية وتنامي مظاهر اليأس لدى الشباب، حيث أصبحنا نتابع يوميا وفاة مواطنين مغاربة في ما يسمى بقوارب الموت، إضافة إلى اتساع دائرة الفقر، وتقهقر المستوى المعيشي لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي.

وعموما فإن أملنا وطيد في المبادرات التي سيقوم بها صاحب الجلالة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي لم تستطع الحكومة مواكبتها مع الأسف الشديد، إذ ظلت الحكومة تطلق أسماء مختلفة على ميزانيتها كالإنتقالية والإرتقائية والإدارية، فإن العناوين التي تحتفظ بها ميزانياتها جعلها منذ تنصيبها هي الشهادة التي تشهد على الميزانيات التي تأتي بها حكومة التناوب.

والسلام عليكم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الجوهري عن الحركة الشعبية.

المستشار السيد محمد الجوهري

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

إن فلسفة وأهداف مشروعية مبدأ تفسير التصويت في آخر المراطون التشريعي لصدور القانون هو الإدلاء بالآثار النهائية، وما يخلفه قطع مراحل عملية التشريع في نفوس المشرعين الذين هم البرلمانيون بطبيعة الحال.

كانت المعارضة منسجمة مع منطقها منذ البداية في مرحلة التدخلات العامة، وفي اللجان الى الآن، وكان تعبيرنا بالإمتناع الجزئي أو بالرفض الكلي يستمد أساسه من كل تدخلاتنا ومواقفنا وكنا متفتحين وكنا آذانا صاغية لخطابات السادة الوزراء، واستعملنا حقنا كمستشارين برلمانيين في النقاش والتعقيب والمراقبة، وإذا كنا لا نخفي أن السادة الوزراء كانوا يأدون واجبهم طبقا للدستور وللأعراف والتقاليد البرلمانية، فإننا قد لمسنا بوضوح أن تعامل المؤسسة البرلمانية مع هذه الحكومة قد تطور، وأن أعضاء الحكومة قد استأنسوا بالعمل البرلماني، أما لماذا لم نصوت بالإجماع على القانون المالي؟ فلأن ذلك راجع للأسباب الآتية :

لقد افتقد البرلمان شخص السيد الوزير الأول والذي لم يشرف البرلمان خلال مناقشة أربع ميزانيات، وفوت على نفسه وعلينا فرص التحاور والتواصل مع شخصه، والإستفادة منه ومن تكوينه السياسي والثقافي ومن وطنيته، وقد نتأثر به ويتأثر بنا ويتعامل مع أجيال مسؤولة تحت قبة البرلمان تمثل الأمة، أو من المفروض أنها تمثل الأمة، حتى إذا داع وانتشر التشكيك في مصداقية البرلمان فنحن لا نعرف برلمانا لا يحاور فيه الوزير الأول البرلمانيين، وهو شيء مخجل حقا، لاسيما وأن السيد الوزير الأول، وحكومة التناوب التوافقي ترنو الى تكريس فكرة مؤسسة الوزير الأول، وتسعى لتقويتها، فهل ستتقوى بآلة التحكم عن بعد؟ لم نمنح الإجماع للقانون المالي، لأن الحكومة كرست من جديد وعن سبق إصرار التعتيم على العمل البرلماني وإقبار جهود البرلمانيين، وخلق حاجز وهوة سحيقة بين البرلماني والشعب، وذلك بعدم السماح بنقل خطب وتدخلات والمواقف البرلمانية الى الأمة، وأجهزت الحكومة على هذا المكسب بدون الالتفات والإنتباه الي البرلمان ولا التشاور معه.

وهي الحكومة التي تصف نفسها بأنها تشرب من مشارب الديمقراطية وتنهج من مناهج دولة الحق والقانون، وباختصار فإن السيد الوزير الأول ومؤسسته أجهز أيضا على هذا المكسب رغم التزامه أمامنا بأنه سينشط عمل البرلمان، لم نصوت بالإيجاب علي القانون المالي لأن وزراء من داخل الحكومة، عبروا هم أنفسهم بذواتهم وصفاتهم عن عدم رضاهم عن القانون المالي، بل ومنهم من عبر عن استيائه وطلب لجنة البرلمان، وطلب من اللجان البرلمانية أن تدعمه، فقلنا في أنفسنا تمسك غريق بغريق، إذ حتى توزيع المناصب الجديدة للشغل كانت محل حيف بين الوزراء والأحزاب والقطاعات، ومحل تسلط وهيمنة فخلق ذلك شعورا لدينا بعدم الثقة وعدم الإطمئنان في ميزانية ترتدي رداءها القديم المهلهل، وتخطو نحو المستقبل بخطوات وئيدة إن لم أقل عرجاء، ميزانية لا تسمن ولا تغني من جوع، لم تلتفت للمطالب الملحة والأولويات الكبرى واهتمت بتوازنها المالي، كي لا تسقط في هوة سحيقة لا قدر الله، تلكم الهوية التي تبدأ بها الأجواء السياسية المسمومة والمتأزمة والأجواء الإجتماعية المخنوقة والتي يسودها التدمر وفقدان الثقة والجهر أحيانا بالسوء، جو اجتماعي لم تستطع الحكومة أن تطرح فيه حتى مدونة الشغل ولا قانون التغطية الصحية، ولا استطاعت أن تحرك دواليب الإقتصاد المتآكلة ولالبت مطالب الحوار الإجتماعي، وهو حوار نعتبره حصان طروادة تمتطيه الحكومة متى شاءت، فتمتص الغضب المصطنع لنقاباتها، التي تشاركها في المنهج وتأيدها في التصويت وتنتقدها في البرلمان، وتجالسها في الحوار، وتتفاهم معها إن اقتضى الحال، لم نتشرف إلا في اللجان بحوار بعض رؤساء أحزاب الوزراء، وكنا نتمنى أن نسمع أجوبتهم على مداخلاتنا في الجلسات العامة، ونستفيد من توجيهاتهم الوطنية ومن تحليلاتهم للأوضاع الإجتماعية والاقتصادية.

وعلى العموم فإن الحكومة يؤرقها شيء واحد وهي أن لا تسمع كلاما يعارضها، ربما لأنها ملت من المعارضة لكن بكل أسف فهي

تعارض نفسها بنفسها ونحن نتألم لذلك، لأننا نفتقد الأغلبية الحقيقية التي هي أغلبية عددية الآن، الأغلبية نفتقد الأغلبية المتضامنة المتجانسة، تقدم قانونا ماليا متجانسا ومتوازنا بأهداف وأولويات اجتماعية وإقتصادية حقيقة وحينئذ إذن سنصوت بالإجماع.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشار المحترم السي أزريع عن الفريق الكونفدارالي.

المستشار السيد عبد القادر أزديع

بسم الله الرحمان الرحيم، وصلى الله وسلم على أختم المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار تفسير تصويت فريقي وتوضيح موقف مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من القانون المالي لسنة 2001 .

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

اخواني المستشاري،

اسمحوا لي في البداية من توضيح نقط أساسية وبشكل مركز، كان بودنا في تفسير التصويت هذا أن نقف عند ممارسات بعض أعضاء الحكومة إتجاه العمل النقابي، ولكن من موقع تمثيليتنا ومسؤوليتنا التاريخية التي تفرض علينا كما يقول المثل المغربي أن نلعب مع گرانا" فسنخاطب الحكومة ككل، واسمحوا لي كذلك أنني سمعت كلاما بخصوص العمل النقابي في علاقته مع الحكومة، هذا تاريخ مغربنا فنحن من موقع ارتباطنا بالحركة الديمقراطية لبلادنا، كافحنا وناضلنا وقدمنا التضحيات، اعتقلنا ونفينا وتعرضنا لأبشع أنواع التنكيل من أجل بناء حركة نقابية حقيقية تتوفر على مشروع إجتماعي وسياسي وإقتصادي، لسنا هنا لأن فلان أو فلان شاء أن نكون، ولكن نحن هنا لأن نضالنا وكفاحنا هو الذي أسس لمشروعنا، ومكننا من أن نقف أمامكم في إطار فريق نقابي، هو لأول مرة في تاريخ تجربتنا البرلمانية المغربية، لذلك مانتمناه هو أن الحقل مفتوح لكل فعل نقابي مسؤول وحقيقي، لكي يتواجد ولكي يدعم معركة التفعيل، نحن لسنا مع سياسة الرأي الواحد، فبالعكس نحن مفتوحون على التعدد، على الحوار، ولكن الحوار الحقيقي والرأي الحقيقي الذي سيقدم هذه التجربة.

السادة الوزراء،

لسنا أعتقد بحاجة في هذه اللحظة الوجيزة، وفي ختام نقاشنا للقانون المالي لسنة 2001 أن نكرر ما قلناه بخصوص التصريحين الحكوميين السابقين، ولسنا كذلك بحاجة الى تكرار مواقفنا من القوانين المالية السابقة وكذا المخطط الخماسي، وكل القوانين الكبرى التي عرضت على مؤسستنا المحترمة، كالقوانين المأجرأة لميثاق التعليم وكمدونة الشغل إلى آخره، ومع ذلك فإننا من موقع مسؤوليتنا التاريخية والنضالية ملزمون أمام قواعدنا الكونفدرالية وعموم الطبقة العامة المغربية، وجماهير شعبنا على التأكيد بهذه المناسبة على تصورنا كمركزية لمواجهة تحديات المرحلة، من أجل أن ينخرط مغربنا في معركة التغيير الحقيقي، من أجل دعم الوجود وتأكيد الحضور في أفق بناء مغرب قوي بأبناءه رجالا ونساءا، قادر على حسن استثمار الثروة، وتدبير شؤونه على الأسس الأساسية التالية :

التوزيع العادل للثروة الوطنية، تصالح الدولة المغربية مع المواطن المغربي، تصحيح المسار الديمقراطي،

هذه السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هي الأسس الكبرى في رأينا لبناء مغرب قوي قادر بنساءه ورجاله على صنع المعجزة المغربية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

فالسؤال المطروح في هذه اللحظة هو لماذا صوتنا مع القانون المالي لسنة 2001؟ هل لأن هذه الميزانية هي بالفعل ميزانية اجتماعية؟ أم أن هناك دواعي أخرى أملت هذا التصويت، لانخفيكم السادة الوزراء أننا صوتنا على مضد على هذه الميزانية لأنها جاءت مناقضة لتطلعاتنا كعمال وكمأجورين، وأخلت بالعديد من الإلتزامات التي تضمنها تصريح فاتح غشت وتضمنها اتفاق 19 محرم على سبيل المثال لا الحصر، ما يخص السكن الإجتماعي، و ما يخص مسألة صناديق التقاعد، ما يخص صندوق حماية الشغل ومناصب الشغل، فكلها هذه قضايا وغيرها كثير لم يتضمنها القانون المالي الذي كنا بصدد مناقشته، فلذلك فتصويتنا اليوم هو تصويت ضد التشويش الذي تعرفه الساحة الوطنية، هو تصويت من أجل الوطن، من أجل تقوية وحدة الصف، من أجل مواجهة كل خصوم بلادنا وخصوم تجربتنا، ومع ذلك نعتبر إضافة الى كل هذا أن تصويتنا اليوم هو رسالة أخيرة للجكومة، فنتمنى أن تصل هذه الرسالة، أما النقط الخلافية ودون أن نطيل مع الحكومة الحالية فقد نحصرها في النقط التالية : أولا الميزانية بين الإستمرارية والقطيعة، صحيح هناك استمرارية على مستوى أجور الموظفين، هناك استمرارية على مستوى الإلتزامات الدولية، ولكن لابد من أن نوفر شروط القطيعة مع الميزانيات الأخرى على مستوى محاربة الفساد في مستواه المالي، في مستواه الإداري، في مستواه الإقتصادي، كذلك لابد أن نوفر شروط الإنتصار على الخصاص في المجالات الحيوية الاجتماعية الكبرى : الصحة، التعليم، السكن، كذلك لابد وأن نوفر شروط الإنتصار على الوضع الإجتماعي المتردد، فبالتأكيد وباعتباركم تنتمون أو أغلبكم في هذه الحكومة ينتمي الى أحزاب سياسية فمن خلال اجتماعات المؤسسات الحزبية والنقاشات والحوارات اعتقد بأنكم مضطلعون مثلنا على الوضعية المزرية الحالية التي يعيشها الإنسان المغربي في كل المجالات والأصعدة فالإدارة استمرت، باستثناء ثلاث أشهر بعد مجيء حكومة السي عبد الرحمان اليوسفي على حالها في علاقتها مع المواطن، المؤسسات الإجتماعية طبية، وغير طبية استمرت على حالها، إذن فالوقع الذي خلفه مجيء حكومة التغيير بعد ثلاث أشهر خفت ووصل الى الرتابة، وقد يصل الى مالا يحمد عقباه ولذلك هذا لا نريده لهذه التجربة.

من هذا المنطلق فإننا نختلف مع آليات التعاطي مع أوجه الفساد التي تعرفها بلادنا، لا يعقل أن يستمر اقتصاد الإمتيازات، فاقتصاد الإمتيازات يلغي وينفي كل مشروع الحكومة الحالية المتحدث عنه، حول المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة، الطريقة التي تداربها المؤسسات العمومية والشبه العمومية، غياب تمثيلية العمال في المجالس الإدارية بالرغم من أن القانون ينص على ذلك، لم تعمل به الإدارات الحالية، فالمكتب الشريف للفوسفاط مازال على حاله، السكك الحديدية مازالت على حالها، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي برغم من كل المحاولات لازال على حاله، الأبناك التابعة للدولة لازالت على حالها، بل إن الدولة اليوم تدعمها بمعناه اننا بدل أن ننتصر على الفساد نتصالح معه، هذه إشكالية كبرى، هذه تقتضي حوارا وطنيا حقيقيا، تقتضي صياغة ميثاق وطني ليجدد التعاقد بيننا وبين الإنسان المغربي، وإلا غدا سنجد أنفسنا نعيش حالة انفصام مطلقة مع شعبنا وهذا خطير على تجربتنا. كيف يعقل ونحن نعرف التعيينات التي تمت قبل مجيئكم. تعلق الأمر بالكتاب العامين للوزارات، تعلق الأمر بالمدراء ونعرفهم هم ونعرف تاريخهم، ولازالوا يمارسون، ولازالوا يواجهون مشروع التغيير، فالعديد من قراراتكم السيد الوزير،السادة الوزراء، تأخرت في التطبيق ولم تطبق لأن هناك جيوب المقاومة مستمرة في وزارتكم فنحن معكم لمواجهة كل هذا، نحن معكم لخوض هذه المعركة الكبرى، صحيح سنكون مع أي حكومة تواجه الفساد في بلادنا، وبالأحرى حكومة من حلفائنا ومن أصدقائنا، حكومة تؤسس لمشروع مستقبلي كبير.

كذلك لابد وأن ننتصر لقضية حقوق الإنسان، صحيح أن ملف التعويض ديال المختطفين والمنفيين أخذ مجراه، ولكن لازال التعثر، لازال الإخوان المقوفون المطرودين الذي تحدثت الحكومة عن تصفية ملفه، لازالوا يتحركون بين الإدارات، قليل هم الذين توصلوا بتعويضاتهم اليوم، حتى الملفات اللي معروضة على اللجنة المستقلة، قليل هم الذين توصلوا بتعويضاتهم اليوم. آسف أنا عشت حالة غريبة مع أخ ديالنا مناضل من الستينات اللي عاش المنفى، وعاش المآسي تجد نفسك وكنت الى جانبه أمام موظف يرفض ملفه، ويطالب منه أن يأتي بشهادة اثبات اعتقاله في تلك الظرفية الحالكة التي كانت يهيمن ويسود فيها التسلط والإختطاف والقمع، هل كنا قادرين في تلك اللحظة

أن نأتي بشهادة أننا في مخافر الشرطة؟ أننا في المعتقلات السرية؟ هل كنا في تلك اللحظة نعرف أين نوجد؟ من كان منا آنذاك يعرف درب مولاي الشريف وغير درب مولاي الشريف.

لذلك نطالب الحكومة في هذا الملف أن تقف وبجدية على هذا المستوى، أخطر من هذا أن حالات الآن طلبت منكم الحكومة أنهم يرجعوا بدون تعويضات بسبب ماذا؟ هؤلاء نساء، مناضلين اضطروا للمنفى والنساء ديالهم التحقوا بهم ، هذه قضية إسلامية ووطنية، هل كنا نطالب من هؤلاء النساء أنهم يبقاو هنا ويخليو رجالهم في المنفى؟ العكس هاذ التضحية اللي قامت بها هاذ المرأة من أجل صيانة عائلتها وصيانة حرمة هذا المناضل، كان على الأقل من باب التشجيع ديالنا أنه نوقفو بجانبها.

السادة الوزراء.

إننا معكم لمواجهة الهشاشة، الهشاشة الإقتصادية، الهشاشة الإجتماعية لمواجهة التسلط، لمواجهة القمع، ولكن حذاري من المنزلقات بخصوص حرية التعبير.

بخصوص حقوق الإنسان، لأن الإكراهات والانتظارات كثيرة، صحيح أن هناك خصوم لبلادنا يتربصون بحودتنا، يتربصون بمكاسبنا، بالمقارنة مع تجارب أخرى ومع ذلك لابد أن ندير بحكمة الصراع ضد كل من سولت له نفسه ضرب هذه المكاسب، صحيح، السادة الوزراء، أن الحقل السياسي الذي نشتغل فيه، وعلى خلاف الحقول الأخرى، كالحقل الإقتصادي الذي يخير الفاعلين فيه بين الربح والخسارة، الحقل السياسي يخيرونا دائما بين السيء والأسوء، وقدركم أنكم تحملتم المسؤولية في تدبير الشأن العام في لحظة تاريخية كبرى تتميز بكونها مرحلة انتقالية اختلت فيها كل التوازنات وتسير في إتجاه هيمنة النظام الوحيد بكل ما يعني ذلك من وحشية وعنف خاصة تجاه الإقتصاديات الضعيفة والهشة مثل اقتصادنا.

لذلك وبهذا الوعي التاريخي تساءلنا في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مؤتمرنا الثالث هل العولمة قضاء وقدر؟ وكثيرهم للأسف الشديد من يدعون المعرفة الإقتصادية والمعرفة باحوال العالم قد رفضوا هذا السؤال على اعتبار أنه يجب أن نسرع الإنخراط في هذه العولمة، وكأنها الجنة حشى أن تتمثل، لكن الدرس التاريخي الكبير السادة الوزراء، الذي استخلصناه من تجربتنا الوطنية الخاصة ومن تجارب كل الشعوب الأخرى أن اللحظة الكولونيالية كانت هي الأخرى، لحظة تاريخية من هذا النوع وماذا كان سيكون وضعنا اليوم لو استسلم اسلافنا لهذه اللحظة وقبلوا بها وبآلياتها؟ .

فبالعكس من انخرط في النظام الكولونيالي في هذه الفترة اعتبرناه خائنا للوطن، خائنا للأمة، ولو احتكمنا لموازن القوى، لسلمنا بالوضع الكولونيالي، ولكن اخترنا التعبئة، اخترنا الكفاح، اخترنا التضحية، وبهذا انتصرنا على الإستعمار وعلى النظام الكولونيالي، بهذه الروح،

السادة الوزراء ،

يجب أن نقاوم، واعتقد لم نعد وحدنا في الساحة لمقاومة وحشية العولمة واكتساحها وهيمنتها، فالآن هناك جمعيات وهناك حركة عالمية لمواجهة هذا الغول الذي يسعى للسيطرة على العالم، كذلك، السادة الوزراء، ونحن نتحول في إطار بنية اقتصادنا من المغربة الى الخوصصة، نسجل كمركزية استمرار نفس العقلية ونفس المنهج، مع العلم عرفنا كيف أن المغربة ذهبت لجهات دون جهات ضد المبادرة وضد العمل الجاد في اتجاه مسؤولين معتزين بمواقعهم الى آخره.

واليوم مع الأسف نكرر نفس التجربة في إطار الخوصصة، وهذا سيكون خطير على مستقبل اقتصادنا وعلى بنيتنا.

السؤال كيف يمكن أن نطلق ديناميكية كبيرة للانخراط في هذه المعركة التنموية الجديدة التي نطمح لها جميعا، أعتقد بمراجعة كل التدابير المرتبطة بالمسألة الإقتصادية، من ضرائب ومن آليات ديال وضع الملفات والتعامل معها وكذلك مع اعطاء المبادرة حقها وليس الإستفاذة من المواقع والمسؤوليات، كذلك مراجعة العقار الصناعي، مراجعة الطاقة، مراجعة التجهيزات الأساسية، ولذلك نعتبر في الكونفدرالية أن هذه الأسطورة المزعومة من المدونة هي وراء تعثر التنمية في بلادنا ليست إلا أسطورة ووهم، لأن المدونة كما هي وعلى اختلاف العديد من الإدعاءات أن هناك ستة نقط بقيت موضوع خلاف بالمدونة، نقول لا، السادة الوزراء، هناك سبعة قضايا كبرى، لا قدر الله لولا وجود حركة نقابية تاريخية حقيقية وقفت في وجه هذه القضايا الكبرى المتعلقة ب Flexibilité أو مرونة التشغيل، لكانت ستحصل لو طبقت المدونة كما هي، لكانت ستحصل كارثة في سوق الشغل المغربي، ولنا في الواقع المغربي في التسريحات في الأغلاقات، في التجاوزات الكثيرة التي تعرفها بلادنا، في مجال الشغل، لأنه كنعرفو خروب

بلادنا، كنعرفو بأن 90٪ من المقاولات المغربية، هي مقاولات العائلة بدون نظام ،بدون هيكلة، بدون، بدون، بدون، ربحها راجع للتلاعب على الضرائب وعلى قانون الشغل الى آخره من آليات الضابطة لإمكانية انطلاق بناء الاقتصاد الوطني.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كانت بلادنا اليوم، وكما قال السيد وزير الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة أن المغرب قوي بالعنصر السياسي، قوي بمجيء حكومة السي عبد الرحمان اليوسفي، قوي بالمبادرات الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فمع ذلك فإن الحقول الأخرى المدعمة لهذه الديناميكية، لهذه الأسس لازالت تعيش هشاشة، وللأسف لم تدخل بعد في مسلسل التغيير، ولن يتأتى انخراطها، وهنا كذلك الإختلاف الجوهري مع هذه الميزانية إلا بتحقيق القطيعة مع الماضي، للأسف بوادر هذه القطيعة نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنها مازالت بعيدة. هذه السادة الوزراء، السيد الرئيس، اخواني المستشارين، رؤيتنا الشمولية لإعادة صياغة تعاقد وطني جديد يؤسس لمرحلة جديدة بالفعل، تحقق العدالة والحرية والكرامة لكل أبناء هذا الوطن العزيز، أملنا أن لا تخلف هذه الحكومة هذا الموعد التاريخي الكبير.

وفي انتظار ذلك وتعرفون وقرأتم الصحف هناك العديد من القطاعات النقابية إما خاضت اضرابات وإما تتهيأ لخوض معارك، سنستمر من موقعنا النضالي ومن موقع إيماننا بأن الحقوق والمكاسب تنتزع ولا توهب، ومع ذلك ونؤكد مرة أخرى، وبكل مسؤولية أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتمنى أن لا نجد أنفسنا مضطرين لتنفيذ قرارنا المؤجل، وها نحن مرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين للتنبيه، نجد أنفسنا مضطرين لبعث رسالة جديدة نتمنى أن تصل لمن يهمه الأمر، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

قبل رفع هذه الجلسة أود أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير للسادة أعضاء المجلس وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان، ورؤساء الفرق على الجهود التي بذلوها في إغناء النقاش والسهر على تنظيم هذه الجلسات، كما أتوجه بالشكر أيضا إلى السادة الوزراء الذين واكبوا أعمال المجلس، وساهموا في تعميق الحوار الذي ننشده دائما مفيدا ومجديا.

ولاشك ونحن نصادق على مشروع القانون المالي أنه قد تبين لكل واحد منا بأن مناهج العمل في حاجة الى تجديد وابتكار، من خلال عقلنة المناقشات وحسن تدبير الزمن، وهذا ما يتطلب منا تقييم أعمالنا واستخلاص النتائج والدروس التي من شأنها أن تساهم في الرفع من مستوى هذه المؤسسة الوطنية على النحو الذي ترقى به الى ما يأمله عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس.

وينتظرنا خلال الفترة المتبقية عن اختتام هذه الدورة مجال رحب للعمل والعطاء، يأتي في طليعته الإنكباب على دراسة وإقرار نصوص تشريعية هامة من مشاريع و مقترحات نأمل أن تحل نهاية الدورة وقد استكملنا دراسة ما أحيل على مجلسنا من مشاريع بحول الله وشكرا لكم مرة أخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ورفعت الجلسة.